

الجمهورية التونسية

--*

وزارة تكنولوجيايات الاتصال

المخطط الحادي عشر للتنمية (2011– 2007)

--*

ملخص تقرير اللجنة القطاعية
لتكنولوجيايات الإتصال والإعلامية

جوان 2007

مقدمة

شهد قطاع تكنولوجيايات الاتصال والإعلامية، خلال فترة المخطط العاشر للتنمية إنجازات كمية ونوعية هامة تجسمت أساسا في تطوير البنية الأساسية وتعصير الإدارة وتأمين الشبكات والمنظومات المعلوماتية والمبادلات الإلكترونية وكذلك دفع المبادرة والاستثمار الخاص. وبالموازاة، تم إدراج العديد من الإصلاحات الهيكلية التي أدخلت على المستوى التنظيمي والتي مكنت القطاع من كسب الديناميكية وتمكين المؤسسات العاملة في المجال من الوسائل والآليات المناسبة لمزيد تطوير دورها الاقتصادي والاجتماعي ومجابهة مختلف تحديات العولمة والمنافسة بالسرعة والنجاعة المطلوبة.

وقد انعكس تطور القطاع على النسيج الاقتصادي الوطني باعتبار ما تولّد عنه من تحولات على مستوى طرق الإنتاج واعتماد الأنماط الجديدة في العمل والتنظيم داخل المؤسسات وخاصة الرفع من الإنتاجية وتعزيز القدرة التنافسية.

إنجازات المخطط العاشر

الإنجازات النوعية

شهد قطاع تكنولوجيايات الاتصال والإعلامية خلال فترة المخطط العاشر نسق نمو تصاعدي بما ساهم في رفع مساهمته في النمو والتصدير والتشغيل بصفة ملحوظة. ويرجع ذلك بالأساس إلى السياسات والإجراءات التي تم إقرارها لدعم القطاع وكذلك إلى الدور الهام الذي لعبه القطاع الخاص.

فعلى مستوى تطور الإطار التشريعي والترتيبي شهدت فترة المخطط العاشر إعادة هيكلة قطاع تكنولوجيايات الاتصال والمعلومات حتى يكون قادرا على إسداء خدمات في مستوى الجودة المرجوة وتلبية حاجيات الاقتصاد الوطني اعتبارا للمحيط التنافسي العالمي. وبالموازاة تم إضفاء المزيد من المرونة في مواكبة التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم ومسايرة التطورات التكنولوجية والأنماط الجديدة للمعاملات التجارية.

وتتمثل هذه الإجراءات خاصة في :

- إصدار المجلة الجديدة للاتصالات لمزيد إحكام استغلال الإمكانيات التي يوفرها هذا القطاع بهدف إعداد تونس للانصهار ضمن مجتمع المعلومات.
 - إحداث الهيئة الوطنية للاتصالات بمقتضى الفصل 36 من مجلة الاتصالات.
 - الدخول الفعلي لسوق الاتصالات التونسية في مرحلة المنافسة على إثر صدور الأمر عدد 1079 لسنة 2002 لتدعيم شبكات الاتصال من خلال إسناد لزمات في المجال.
 - تحويل الشكل القانوني للديوان الوطني للاتصالات من منشأة عمومية ذات صبغة غير إدارية إلى شركة خفية الاسم على إثر صدور القانون عدد 30 لسنة 2004 المؤرخ في 5 أفريل 2004 ثم فتح 35% من رأس مال الشركة الوطنية للاتصالات لشريك استراتيجي TCOM-DIG.
 - تطوير الشراكة مع القطاع الخاص قصد دفع استعمالات تكنولوجيات الاتصال والمعلومات وتمثين الرصيد الوطني من التطبيقات المعلوماتية.
 - إصدار قانون للسلامة المعلوماتية (القانون عدد 5 لسنة 2004) الذي وضع الأسس التنظيمية لمجال السلامة المعلوماتية وإحداث الوكالة الوطنية للسلامة المعلوماتية هذا بالإضافة إلى إصدار الأمر عدد 1250 لسنة 2004 المتعلق بإرساء إجبارية التدقيق الدوري للسلامة المعلوماتية في المؤسسات والهيكل الوطنية،
 - إعداد القانون الخاص بإرساء الاقتصاد الرقمي.
- وبالنسبة لتعصير وتطوير البنية المعلوماتية والاتصالية تميزت فترة المخطط العاشر بـ :
- مواصلة العمل على تكريس مبدأ الارتباط الشامل من خلال تحسين وتطوير نسبة تغطية الشبكات باعتماد التقنيات الحديثة والسعي إلى توفير وسائل النفاذ بكل الجهات وبأيسر السبل.
 - تعزيز شبكات الإرسال والشبكات المحلية للمشاركين وتدعيم شبكات التوزيع باعتماد كوابل الألياف البصرية وتعميم أنظمة الإرسال الرقمية التي توفر سعة عالية وسرعة تدفق كبيرة.

- تطوير وتنويع التكنولوجيات المستعملة في الشبكة الوطنية لتراسل المعطيات للاستجابة للطلبات المتزايدة لشبكات المؤسسات والخدمات المندمجة ذات القيمة المضافة والمتطلبية لساعات تدفق عالية.
 - مواصلة دعم الشبكة الدولية وتأمين وتحسين الحركة الهاتفية وتنويع الوصلات الأرضية والبحرية وتلك المرتبطة بالأقمار الاصطناعية.
 - تدعيم شبكات الاتصال من خلال إسناد لزمة لشركة أوراسكوم تونس للاتصالات لإقامة واستغلال شبكة عمومية للهاتف الرقمي الجوال وإسناد لزمة ثانية إلى شركة ديفوننا تونس للاتصالات لاستغلال شبكة عمومية للاتصالات عبر الأقمار الاصطناعية.
 - تفتح الفضاء السمعي البصري على القطاع الخاص من خلال بعث إذاعتين خاصتين "موزاييك" و"جوهرة" وتلفزة خاصة "حنبل" تبث عبر الشبكة الأرضية وعبر الأقمار الاصطناعية.
 - تشغيل دفعة من المنظومات الإلكترونية على مستوى مكاتب البريد على غرار تحويل الأموال بالطرق الإلكترونية وخلص جريات التقاعد بالاعتماد على منظومة إلكترونية تربط خاصة مكاتب البريد بالصناديق الاجتماعية وكذلك خلاص المنح والقروض الجامعية دون سند ورقي.
 - إحداث خمسة مراكز جهوية للعمل عن بعد التي شهدت تطورا ملحوظا من حيث استغلال الفضاءات التي وصلت في أغلبها إلى نسبة 100%. وقد مكنت هذه الفضاءات من إيواء 42 مؤسسة وإحداث 360 موطن شغل. هذا بالإضافة إلى ما تم إقراره لتدعيم شبكة المراكز الجهوية للعمل عن بعد بخصوص إحداث ثلاثة مراكز خلال سنة 2005 منها مركزين بصدد الانجاز بولايتي القيروان وسوسة وكذلك ثلاثة مراكز خلال سنة 2006 داخل ولايات الجمهورية لمزيد استقطاب باعثي المشاريع من حاملي الشهادات العليا.
 - النهوض بالصناعة الوطنية للبرمجيات ونشر الثقافة الرقمية على أوسع نطاق.
- وبخصوص دعم تأمين الشبكات والمنظومات المعلوماتية لقد تم وضع أسس مخطط وطني للسلامة المعلوماتية وتأمين سلامة استغلال التطبيقات الحيوية الكبرى وضمان سلامة الفضاء السيبرني بالتنسيق بين مختلف المتدخلين وكذلك إرساء إجبارية التدقيق الدوري

في المؤسسات والهيكل الوطنية. كما تمّ إحداث مركز للإرشاد والمساندة والتحسيس (CERT/TCC) يتكفل بالسهر على القيام بالتحسيس والإرشاد والمساندة والإعلام في مجال السلامة المعلوماتية. هذا بالإضافة إلى إرساء مرحلة عليا لتكوين الأخصائيين في مجال السلامة المعلوماتية ومراحل تكوين إضافية.

أما بالنسبة للتكوين، شهدت فترة المخطط العاشر دعم تكوين المختصين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال وكذلك مواصلة تعميم تدريس مادة الإعلاميّة في جميع اختصاصات التعليم العالي وإدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصال في البرامج التعليمية على مستوى التعليم الثانوي. هذا، إلى جانب مواصلة دعم التكوين الإضافي من خلال إعادة تأهيل حاملي الشهادات العليا في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال في إطار تنفيذ برنامج الصندوق الوطني للتشغيل 21-21 قصد تلبية حاجيات سوق الشغل من الاختصاصات الواعدة في الإعلامية والمليتيديا والتكنولوجيا الحديثة للاتصال.

أما بخصوص نشر الثقافة الرقمية، فقد مكن البرنامج الرئاسي للحاسوب العائلي الأسر المتوسطة الدخل من اقتناء حاسوب يتم تمويله بقروض ميسرة من قبل البنك التونسي للتضامن. وقد بلغت عمليات البيع منذ انطلاق البرنامج مع بداية سنة 2001 ما يقارب 56 ألف عملية بيع إلى موفى سنة 2006.

الإنجازات الكمية

يقدر حجم الاستثمار في القطاع خلال فترة المخطط العاشر بحوالي 5302 م د مقابل 2500 م د خلال المخطط التاسع ويرجع ذلك بالأساس إلى الدور الهام الذي لعبه القطاع الخاص حيث أن حصته من الاستثمارات الجمالية في القطاع نمت من 45% مع موفى المخطط التاسع إلى 52% مع موفى المخطط العاشر. وقد مكنت هذه الاستثمارات من الرفع في إحداثات الشغل لتبلغ حوالي 30 ألف موطن شغل خلال المخطط العاشر مقابل 24 ألف في المخطط التاسع. ويقدر نسق نمو القطاع ما يفوق 20% خلال الخماسية 2002-2006 ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بـ 8% مع نهاية الفترة مقابل 3,9% في موفى المخطط التاسع.

مؤشرات تكنولوجيايات الاتصال والإعلامية للمخطط العاشر

2006	2001	
8,6	1,4	عدد المشتركين بشبكات الهاتف (بالمليون)
84,5	14,9	الكثافة الهاتفية الجمالية
12,5	10,9	كثافة الهاتف القار
72	4,0	كثافة الهاتف الجوال
7047	7500	التغطية البريدية
100	100	التغطية التلفزية والإذاعية
6,3	2,6	عدد الحواسيب لكل مائة ساكن
7,9	3,0	نسبة الأسر المجهزة بحاسوب
1295	420	عدد مستعملي الأنترنت (بالألف)
180	60	عدد المشتركين بالأنترنت (بالألف)
3,04	1,05	نسبة الأسر المرتبطة بالأنترنت
4930	600	عدد مواقع الواب
1280	72	سعة الربط الدولية للأنترنت (بالميغابيت)

وتحسنت بذلك المؤشرات المتعلقة باستعمال التقنيات الحديثة والإعلامية لدى الأفراد والإدارة والمؤسسات بمختلف القطاعات مع تسجيل حضور متمامي للاستثمارات الخارجية بما أهل تونس لأن تصنف في مرتبة متقدمة من ضمن البلدان المستعملة للتقنيات الحديثة في تقييم الهيئات الدولية المختصة.

الاستنتاجات

تميزت فترة المخطط العاشر بتطور هام لعدد المشتركين بشبكة الهاتف الجوال الرقمي ليلبلغ 7,33 مليون مشترك وهو ما يوافق كثافة هاتفية تناهز 72% مقابل على التوالي 3 مليون مشترك وكثافة هاتفية تعادل 30% مبرمجة في نهاية المخطط العاشر والدخول الفعلي في مرحلة المنافسة من خلال إسناد لزمات في القطاع إلا أنه تم تسجيل بعض النقائص من ذلك عدم إنجاز مشروع الشبكة الثانية للهاتف القار من قبل القطاع الخاص لربط 400 ألف مشترك بكلفة مقدرة بـ 240 م د وتواضع مساهمة القطاع الخاص.

وعلى مستوى الإعلامية والإنترنت فقد تم تركيز واستغلال جل تطبيقات المخطط المديرى المشترك للإعلامية بالإدارة ووضع العديد من الخدمات الإدارية على الخط على غرار الأحداث القانونى للشركات عن بعد والتصريح بالأجور ودفع المساهمات عن بعد فضلا عن الانطلاق الفعلى لاستعمال الإنترنت بالسعة العالية باعتماد الخطوط الطرفية الرقمية اللامتوازية «ADSL» إلا أنه تم تسجيل صعوبة فى تحديد أدوار مختلف المتدخلين فى إنجاز المشاريع الوطنية.

وبالنسبة للإرسال الإذاعى والتلفزى فقد تميزت الفترة بفتح الفضاء السمعى والبصرى لمشاركة القطاع الخاص إلا أنه لم يسجل تطور من طرف بقية الدول المغاربية بخصوص الاستثمار فى مشروع القمر الإصطناعى المغربى بالرغم من قيام الجانب التونسى بإنجاز تعهداته المتعلقة بدراسة الفاعلية والجدوى الاقتصادية لإطلاق قمر إصطناعى مغاربي فى الفضاء.

أما بخصوص البريد فتم وضع دفعة من الخدمات المالية عبر شبكة الإنترنت وإحداث خدمة البريد اللامادى وخدمة الواب تلغرام «Web Télégramme». ويستعدى برنامج تطوير الخدمات المالية والبريدية، وتحقيق التوازن المالى للمؤسسة، مراجعة العلاقة مع الخزينة بخصوص تأجير أرصدة الشيكات البريدية والادخار الموضوعة على ذمتها وتركيز المحاسبة التحليلية لمزيد تحديد الكلفة الحقيقية لكل الخدمات.

الخطة المرسومة للمخطط الحادى عشر

تثمينا للإنجازات الهامة التى حققها القطاع والتى ساهمت فى تأهيل الاقتصاد وتحسين أدائه وتطويره إلى اقتصاد مبنى على المعرفة واعتبارا للتحديات المرتقبة على الصعيدين الوطنى والعالمى، سيتم خلال فترة المخطط الحادى عشر الحفاظ على نسق نمو يستجيب لرهانات المرحلة المقبلة التى سنتسم باشتداد المنافسة وارتفاع نسق التحرير، وذلك بالاعتماد على التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصال و تعميم فوائدها بالتعاون مع القطاع الخاص تجسيما للهدف الثامن من الأهداف الإنمائية للألفية، باعتبارها تمثل أهم عناصر محددات القدرة التنافسية للاقتصاديات المتطورة.

الأهداف النوعية

وباعتبار الدور الموكول للقطاع في الفترة القادمة والأهمية البالغة التي يكتسبها خاصة في إطار تجسيم الخيارات المرسومة في البرنامج الانتخابي الرئاسي والرامية بالخصوص إلى إرساء بنية اتصالية واعدة ودعم نشر الثقافة الرقمية وتوفير فرص المعرفة في الجهات وتطوير صناعة المعرفة والنسيج المؤسسي وتعزيز انخراط تونس في اقتصاد المعرفة وتأمين أحسن الظروف لاندراجها ضمن خارطة العالمية لصناعة الذكاء تماشياً مع التطورات التي يشهدها القطاع على الصعيد العالمي، سيتم العمل على تعميق الإصلاحات في هذا القطاع بهدف إزالة كل العراقيل وتوسيع دائرة المساهمة الخاصة المحلية والأجنبية للنهوض بالقطاع. وسيتم في هذا المجال العناية ببعض الجوانب الهامة التي تتعلق خاصة بـ:

- تنمية القدرات البشرية باعتبار أن رأس المال البشري يمثل المحرك الأساسي لتوفير مصادر جديدة للنمو من خلال الحث على بعث المشاريع في الأنشطة ذات المحتوى المعرفي المرتفع.
- توفير بنية اتصالية متطورة ومتوفرة للجميع، مع مراعاة مواصفات الجودة، تسمح بتمكين مختلف المتدخلين ومن كل الجهات من السعة العالية باعتماد التكنولوجيات اللاسلكية الحديثة ذات التدفق العالي على غرار "WIMAX".
- تطوير فرص الشراكة بين المؤسسات العمومية والمؤسسات الخاصة ومزيد فتح القطاع أمام المبادرة الخاصة في المجالات المتعلقة بالبنية الأساسية والخدمات الاتصالية وتطوير آليات المنافسة واستقطاب الشركات العالمية الكبرى للانصباب ببلادنا ودعم الحضور الفاعل للقطاع الخاص بالأسواق الخارجية إلى جانب تطوير أداء المؤسسات العمومية الناشطة في هذا القطاع.
- تكثيف الاستثمارات في الخدمات الاتصالية بما يساهم في تحقيق التوازن بين فرص النمو الهامة التي توفرها هذه الأنشطة والمجهود المبذول لدعم البنية الأساسية.
- اعتماد منظومة متكاملة لتطوير مساهمة الأنشطة المرتبطة بالاقتصاد الرقمي في الدورة الاقتصادية تحرص خاصة على تنظيم هذه الأنشطة وتبسيط الإجراءات أمام الباعثين لهذه المشاريع وحسن توزيع الأدوار بين القطاعين العمومي والخاص

- وتطوير آليات اليقظة وتطوير منظومة الإحاطة بهذا الصنف من الباعثين بما يساهم في مزيد دفع الاستثمار والتصدير في هذه الأنشطة واستباق التحولات في هذا الميدان.
- تكثيف البحوث المتصلة بالقطاع واستقطاب الكفاءات العاملة بالخارج وتكثيف تأهيل الموارد البشرية وملائمة التعليم العالي والتكوين مع الاختصاصات المرتبطة بهذا القطاع.
- النهوض بالخدمات عن بعد وتطوير صناعة المحتوى وتوفير المقومات الأساسية لتطور أشكال العمل الجديدة المعتمدة على التكنولوجيات الحديثة للاتصال والمعلومات.
- تفعيل دور المجتمع المدني في نشر ثقافة مجتمع المعرفة والتشجيع على إحداث جمعيات لنشر الثقافة الرقمية في كل الجهات ولكل المواطنين.
- تعزيز صورة تونس في الفضاء العالمي للاتصالات والمعلومات والتعريف بما توفره من فرص كبيرة للاستثمار وطاقات بشرية وتنظيمية واعدة وبنية اتصالية في تطور مستمر.

الإطار التشريعي والهيكلية

- فعلى مستوى الإطار التشريعي والهيكلية ستميّز الفترة القادمة بالتطورات الهامة التالية :
- تطوير مجلة الاتصالات لدعم المنافسة ومساهمة القطاع الخاص في توفير خدمات اتصالية.
- تطوير الأسس القانونية لمزيد تجريد المبادلات والخدمات والوثائق من طابعها المادي.
- مزيد ملاءمة الإطار القانوني المتعلق بدعم المبادرة الخاصة في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال والتقليص من الإجراءات المتعلقة بتعاطي الأنشطة المجددة التي تعتمد على الابتكار.
- مراجعة الإطار التشريعي والتنظيمي للمركبات التكنولوجية والمحاضن لمزيد النهوض بمحيط الأعمال وفتح المجال أمام مشاركة القطاع الخاص.
- تعزيز وتطوير الإطار التشريعي لدعم السلامة المعلوماتية من خلال تغطية بعض المجالات الحديثة مثل الجرائم "السيبرانية" والبريد المتطفل.

- دراسة الجوانب القانونية لاعتماد الخدمات عن بعد من حيث إثبات الوقت « horodatage » وحجية التراسل الإلكتروني والأرشيف الإلكتروني.

شبكات الاتصال والخدمات

وبخصوص شبكات الاتصالات والخدمات ذات الصلة، سيتم العمل على بلوغ الأهداف التالية:

- مواصلة مسار الانفتاح ودعم مناخ المنافسة بنسق أسرع ومزيد تطوير البنية الاتصالية بتركيز شبكة ربط إلكترونية بطاقة عالية في الداخل ومع الخارج وتطوير السعة العالية الموجهة للمؤسسات بتكاليف تنافسية وتطوير البنية الأساسية الملائمة لبعث المشاريع المجددة في هذا القطاع.
- مزيد تطوير وتحسين أداء الشبكة باستعمال التقنيات الرقمية المتطورة على غرار شبكات الجيل الجديد NGN والإسراع بتركيز الشبكة اللاسلكية الحديثة ذات التدفق العالي "WIMAX" لتوفير خدمة الأنترنات عالي التدفق.
- تدعيم البنية الأساسية لشبكات الإرسال لتعميم الألياف البصرية وتأمينها بكافة الجهات مع التوجه نحو تقربها من المستهلك مع مواصلة تدعيم تأمين الربط بالشبكة العالمية للأنترنات وتطوير وترويج الخدمات ذات القيمة المضافة العالية وتنمية المحتوى.

الأنترنات

وفي ما يتعلق بخدمات الأنترنات ستنتميز الفترة القادمة بتطوير النفاذ بالسعة العالية من خلال اعتماد التكنولوجيات اللاسلكية الحديثة ذات التدفق العالي "WIMAX" بما يتيح سرعة النفاذ ودفع النشاطات الرقمية والارتقاء بالخدمات عن بعد. هذا بالإضافة إلى دعم تواجد مزودي خدمات الأنترنات وتركيز نقاط مجمعة للعبور للشبكات وتطوير منظومة التراسل الإلكتروني على المستوى الوطني بما يضمن توفير فرصة عنوان الكتروني لكل مواطن والتوسيع التدريجي والمتواصل لطاقة الربط العالمية للأنترنات.

دعم البنية المعلوماتية

وفي ما يخصّ دعم البنية المعلوماتية والمحتوى الرقمي، سيتمّ العمل على تحقيق الأهداف التالية:

- تعزيز البنية المعلوماتية والخدمات الإلكترونية من خلال مزيد دعم المشاريع الوطنية والقطاعية المتعلقة بتطوير استعمالات تكنولوجيايات المعلومات والاتصال في كافة المجالات.
- تطوير وتأهيل تطبيقات المخطط المديرى المشترك للإعلامية في الإدارة وإرساء شبكة إدارية حديثة للاتصال بتدفق عالي ذات طابع أفقي وخدمات مندمجة، هذا بالإضافة إلى إحداث بنك للمعطيات المشتركة بين الإدارات وتحيين وتطوير التطبيقات الكبرى للإدارة وتطوير مسلك بيني "Workflow" بين مختلف الإدارات.
- مزيد دعم التبادل الإلكتروني للوثائق والمعلومات مع الحرص على معالجة المسائل المتصلة بالإمضاء الإلكتروني والمصادقة الإلكترونية واعتماد "بطاقة المواطن" في صيغة إلكترونية تحتوي على جملة من المعطيات الشخصية.
- تسهيل تعامل المواطن مع مختلف المصالح الوطنية من خلال اعتماد الوسائل الإلكترونية وإرساء ثقافة تأمين المعلومات الإدارية وتطوير نقاط لخرن المعلومات والوثائق الإلكترونية.
- دعم الإستراتيجية الوطنية المتعلقة بدفع استعمالات البرمجيات الحرة بالهياكل العمومية وإرساء إطار مرجعي يحدد المواصفات والتوجهات التقنية والتكنولوجية التي يتعين اعتمادها في تطوير وإرساء الإدارة الإلكترونية، بالإضافة إلى التوجه نحو خطة عشرية للنهوض بالمحتوى الرقمي: اعتماد أجندة رقمية لكل قطاع e-agenda.

تأمين السلامة المعلوماتية

وبخصوص تأمين سلامة المنظومات والشبكات المعلوماتية، يتجه العمل في هذا الإطار نحو الحرص على ضمان سلامة تطبيقات الإدارة الإلكترونية وتدعيم سلامة منظومات العمل الحكومي والدواوين الوزارية وتدعيم مركز الإحاطة والمساندة (CERT/TCC) ومساعدة القطاع الخاص على بعث مراكز مماثلة وكذلك تطبيق توصيات القمة العالمية لمجتمع المعلومات المتعلقة بالانخراط في الاتفاقيات الدولية الخاصة بمجال السلامة.

الإرسال الإذاعي والتلفزي

وبالنسبة للإرسال الإذاعي والتلفزي، سيتمّ المخطط الحادي عشر في هذا المجال بالعمل على مساندة مسار الانفتاح على المبادرة الخاصة والتوجه نحو التكنولوجيات الرقمية، وتطوير الشبكة الوطنية للإرسال التلفزي الرقمي ومواصلة استغلال السعات الرقمية المتوفرة على الأقمار الاصطناعية لتدعيم تواجد القنوات الإذاعية والتلفزية التونسية في أنحاء أخرى من العالم. هذا، بالإضافة إلى تأمين تطور نسبة التغطية العالية والشاملة للبعث الإذاعي والتلفزي تبعاً للتوسع العمراني وتأمين الاستجابة للطلبات المستقبلية المحتملة من طرف القطاع الخاص بخصوص بعث قنوات إذاعية أو تلفزية جديدة أو توسيع التغطية للقنوات الخاصة الحالية.

المحيط الوطني الترددي والكهرومغناطيسي

أمّا في ما يخصّ المحيط الوطني الترددي والكهرومغناطيسي، تتمثل أهداف الخماسية القادمة في مزيد ترشيد استغلال الطيف الترددي للاستجابة لمتطلبات للاقتصاد والمجتمع التونسي وتنمين الطيف الراديوي ومواكبة التطورات السريعة لتقنيات الاتصال وتركيز مخبر الملائمة المغناطيسية الذي سيمكن من تطوير آليات لقيس التأثير على المحيط الكهرومغناطيسي والحد من التلوث الكهرومغناطيسي والاختبار لأجهزة الاتصالات وغيرها من الأجهزة الالكترونية والكهربائية.

الخدمات البريدية

وبخصوص الخدمات البريدية، سيتميز المخطط الحادي عشر بالمزيد من المرونة على النصوص المنظمة للنشاط وتدعيم القدرة التنافسية وتحقيق الشمولية للخدمات البريدية ضمن المنظومة الرقمية، هذا إلى جانب تعصير وتطوير الخدمات المالية البريدية على غرار ما هو معمول به بالمؤسسات البريدية بالدول المتقدمة لترويج خدمات جديدة تستجيب لتطلعات الحرفاء بما يضمن بلوغ التوازن المالي للديوان الوطني للبريد ومواصلة العناية بالشبكة التجارية البريدية وتعصيرها ومزيد تنويع الخدمات المقدمة للحرفاء بالاعتماد على التكنولوجيات الحديثة.

الفضاءات التكنولوجية

وعلى مستوى شبكة الفضاءات التكنولوجية للإنتاج والتجديد فينتظر :

- مواصلة تعزيز دور القطب التكنولوجي الغزالية من خلال دعم إشعاعه دوليا وانخراطه في المنظومة العالمية للأقطاب التكنولوجية.
- التعميم التدريجي للمراكز الجهوية للعمل عن بعد على كل الولايات مع دعم مساهمة القطاع الخاص فيها وتطوير مجالات تدخلها تواملا مع دور القطب التكنولوجي الغزالية.
- تدعيم الشبكة الوطنية لمحاضن المؤسسات وتفعيل مساهمتها في بعث مؤسسات في الأنشطة الواعدة ذات العلاقة بقطاع تكنولوجيات الاتصال.

صناعة المعرفة والنسيج المؤسسي

وفي ما يخصّ تطوير صناعة المعرفة والنسيج المؤسسي، سيتم العمل في هذا المجال على:

- تبسيط الإجراءات للبحث على الاستثمار في الميادين المجددة وذات القيمة المضافة العالية.
- مزيد تطوير مساهمة القطاع الخاص في توفير خدمات ذات قيمة مضافة عالية.
- مزيد التعريف بتونس كوجهة تكنولوجية لمزيد استقطاب الاستثمار الخارجي.
- مزيد دفع التصدير في القطاع واقتحام أسواق أجنبية مثل السوق الأفريقية.
- وضع إستراتيجية لتشجيع إنتاج وتسويق وتصدير المحتوى الرقمي المصنوع بتونس من خلال الشراكة مع مؤسسات عالمية.
- دعم التعاون والشراكة الثنائية والثلاثية ومتعددة الأطراف لدعم فرص تصدير المنتج الرقمي الوطني.
- دعم آليات الإحاطة بالشركات المصدرة الناشطة في القطاع.
- إرساء مبدأ الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في الأنشطة المتصلة بالاقتصاد الرقمي.
- وضع خطة لبعث مراكز نداء قطاعية لخدمات الوزارات والبنوك وشركات التأمين.

- تهيئة فضاء لإيواء مراكز نداء جديدة وبعث شركة مختصة في تهيئة هذا الفضاء.
 - تطوير آليات البحث والتجديد لمزيد دعم مساهمة القطاع الخاص في التطوير والتجديد.
 - تعزيز آليات تمويل الاستثمار في مجالات الاقتصاد الرقمي.
 - إنجاز اتفاقيات شراكة تعتمد الإسناد الخارجي أو الشراكة في مشاريع ذات طابع استشرافي تكتسي أهمية إستراتيجية أو تعبوية.
 - حث المؤسسات الكبرى في القطاع على اعتماد صيغة الإفراق لدعم التجديد والمساهمة في بروز نسيج جديد من المؤسسات ذات القيمة المضافة العالية.
 - دعم القدرة التشغيلية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة من ذوي حاملي شهادات التعليم العالي.
 - تمكين المؤسسات العاملة في مجال الاقتصاد الرقمي من الانخراط في نظم الجودة العالمية.
 - وضع منهجية ومؤشرات لمتابعة وتقييم قطاع تكنولوجيات الاتصال والإعلامية وإبراز تموقع تونس في هذا المجال.
 - إحداث مرصد وطني للقطاع يعنى بتطوير نشر التكنولوجيات الحديثة ورصد التحولات العالمية وإعداد المؤشرات وتقييمها.
- وفي ما يتعلق بتطوير القدرات البشرية ونشر الثقافة الرقمية، ستنمى فترة المخطط الحادي عشر بدعم تكوين المختصين في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال والعمل على مزيد ملائمة برامج التكوين مع متطلبات العولمة ومزيد إدماج تكنولوجيات المعلومات والاتصال على مختلف مستويات التعليم الجامعي والثانوي والأساسي. كما سيتم العمل على دعم منظومة التكوين المستمر مع مزيد الاعتماد على التكوين عن بعد وتطوير مناهج التكوين التكميلي للمختصين باعتماد نظام المصادقة على الكفاءات المعترف به دولياً. هذا فضلاً على دعم نشر الثقافة الرقمية من خلال توفير فرصة رقمية للجميع وفي كل الجهات وتوفير فرصة عنوان إلكتروني لكل مواطن.

الأهداف الكمية

تتمثل الأهداف الكمية المرسومة للقطاع في ما يلي:

- الرفع من حصة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من 8% إلى 13,5% بتحقيق معدل نمو 17,5%،
- انجاز حجم استثمار بقيمة تقدر بـ 6300 م د وهو ما يمثل 10% من الاستثمارات على المستوى الوطني مع تعزيز مساهمة القطاع الخاص لتبلغ حصته 61,5% ،
- إحداث 50 ألف موطن شغل جديد يساهم فيها القطاع الخاص بنسبة 90% وهو ما يمثل 11,7% من إحداثيات الشغل على المستوى الوطني.

أهداف تكنولوجيات الاتصال والإعلامية للمخطط الحادي عشر

المخطط العاشر	المخطط الحادي عشر	القيمة المضافة
20	17,5	- معدل نسبة النمو (%)
8	13,5	- مساهمة القطاع في الناتج (%)
		الاستثمارات
5302	6300	- حجم الاستثمارات (م د)
3204	3856	* تكنولوجيات الاتصال (م د)
2098	2444	* الإعلامية (م د)
38	45	منها نسبة المجال اللامادي (%)
13,1	10	- الحصة من الاستثمارات الجملة (%)
52	61,5	- مساهمة القطاع الخاص (%)
		التشغيل
30	50	- إحداث مواطن الشغل (ألف)
8	11,7	- الحصة من إحداثيات الشغل الجمالية (%)
70	90	- مساهمة القطاع الخاص (%)
		التصدير
220	350	- رقم المعاملات الموجهة للتصدير (م د)

وسعى إلى تجسيم الأهداف المرسومة للقطاع ستتكتف الجهود من أجل تدعيم الاستثمارات حيث من المنتظر أن تساهم في:

- بلوغ 3 مليون مشترك في شبكة الهاتف القار و8,6 مليون مشترك في شبكة الهاتف الرقمي الجوال، وهو ما يمثل نسبة كثافة هاتفية تعادل 108%،
- تركيز الجيل الثالث من شبكات الهاتف الجوال،
- ربط 1,4 مليون مشترك بشبكات الاتصالات ذات التدفق العالي باستعمال مختلف التكنولوجيات المتاحة وخصوصا تكنولوجيات WiMax،
- الرفع من سعة الربط الدولية للأنترنات لتبلغ 5 جيجابايت في الثانية،
- تطور عدد المشتركين بشبكة الأنترنات ليبلغ 1,2 مليون مشترك،
- تطور عدد مستعملي الأنترنات ليبلغ 5 مليون مستعمل وهو ما يعادل عدد عناوين البريد الإلكتروني،
- تطور عدد مواقع الواب ليبلغ 20 ألف موقع،
- تطور عدد أسماء النطاق ليبلغ 20 ألف في المجال التونسي،
- بلوغ 1,9 مليون حاسوب مع نهاية المخطط وهو ما يمثل 18 حاسوب لكل مائة ساكن،
- بلوغ نسبة الأسر المجهزة بحاسوب ما يقارب 30%،
- بلوغ نسبة الأسر المرتبطة بشبكة الأنترنات ما يقارب 20%،
- تحقيق رقم معاملات موجه للتصدير يقدر بـ350 مليون دينار،
- بلوغ تغطية بريدية تناهز 6600 ساكنا لكل نقطة اتصال،
- ربط جميع النواذ المتوفرة بالشبكة الإعلامية قصد تقريب الخدمات من المواطن،
- تدعيم شبكة النقديات للبريد التونسي لتبلغ 250 موزعا أليا مع موفى سنة 2011 مقابل 83 موزع سنة 2006.

تطور مؤشرات قطاع تكنولوجيايات الاتصال والإعلامية

2011	2006	
		الاتصال
11,6	8,6	- عدد المشتركين بشبكات الهاتف (بالمليون)
108	84,5	- الكثافة الهاتفية الجمالية
28	12,5	؛ كثافة الهاتف القار
80	72	؛ كثافة الهاتف الجوال
		البريد
6600	7047	- التغطية البريدية
250	83	- موزعات آلية للأوراق النقدية
		الإعلامية والإنترنت
18	6,3	- عدد الحواسيب لكل مائة ساكن
30	7,9	- نسبة الأسر المجهزة بحاسوب
5	1,295	- عدد مستعملي الإنترنت (بالمليون)
1200	180	- عدد المشتركين بالإنترنت (بالآلف)
20	3,04	- نسبة الأسر المرتبطة بالإنترنت
20	4,93	- عدد مواقع الواب (بالآلف)
5000	1280	- سعة الربط الدولية للإنترنت (بالميغابيت/ثانية)
20	6,4	- عدد أسماء النطاق (بالآلف)

وسيتميز المخطط الحادي عشر بإنجاز العديد من المشاريع في قطاع تكنولوجيايات الاتصال والإعلامية من أهمها:

شبكات الاتصال

- توسيع شبكة الإرسال لاستيعاب الحركة الإضافية المتأتية من تزايد عدد المشتركين في مختلف شبكات الاتصال وذلك بإضافة 600 ألف جهاز مشترك ومواصلة تعميم تقنيات الخطوط،
- توسيع وتعصير شبكة التحويل وتأهيلها،

- تدعيم البنية الأساسية لشبكات المشتركين بتقريب شبكة الألياف البصرية من الحرفاء وتوسيع الشبكة وذلك بربط حوالي 1,73 مليون مشترك جديد بالشبكة القارة هذا بالإضافة إلى إنجاز شبكة ثانية للهاتف القار،
- توسيع تغطية شبكة الهاتف الجوال الرقمي وذلك بربط 1,27 مليون مشترك جديد،
- تعزيز شبكة تراسل المعطيات من نوع « ADSL » لتصل إلى أغلب المدن وتركيز الشبكة اللاسلكية « Wimax ».

الإعلامية وخدمات الإنترنت

- الترفيع في طاقة الربط بالشبكة العالمية للإنترنت،
- إرساء شبكة إدارية مؤمنة ومندمجة وتطوير وتأهيل تطبيقات المخطط المديرية المشترك للإعلامية في الإدارة وتحسين وتطوير التطبيقات الكبرى للإدارة،
- إحداث بنك للمعطيات المشتركة بين الإدارات،
- دعم تواجد مزودي خدمات الإنترنت وتركيز نقاط مجمعة للعبور للشبكات وتطوير منظومة التراسل الإلكتروني على المستوى الوطني،
- ضمان سلامة تطبيقات الإدارة الإلكترونية وتدعيم مركز الإحاطة والمساندة (CERT/TCC).

الإرسال الإذاعي والتلفزي

- تطوير الشبكة الوطنية للإرسال التلفزي الرقمي ورقمنة الشبكة الوطنية للحزم الهيرتزية فضلا عن تعزيز شبكات الإرسال الوطنية والجهوية،
- تدعيم البنية الأساسية لقطاع الإرسال الإذاعي والتلفزي كمحطات الإرسال والمسالك الجبلية وتجهيزات البث.

الخدمات البريدية

- العناية بالشبكة التجارية البريدية وتعصيرها والسعي إلى تدعيم التواجد بالمناطق الحضرية ذات الحركة الاقتصادية والمناطق الريفية وذلك ببناء 11 مركب بريدي جديد و38 مكتب حضري و22 مكتب ريفي وإنجاز تهيئة شاملة لـ61 مكتب بريد من ذوي النشاط الهام،

- إنجاز مشروع التراسل الإلكتروني للبريد التونسي لتوفير خدمات التراسل العمومي البريدي وخدمة تلقي المراسلات الإدارية،
- ربط جميع النوافذ على مستوى كل مكاتب البريد بالشبكة الإعلامية وإعادة هيكلة التطبيقات إضافة إلى تدعيم تجهيزات مكتب الفرز وتطوير معدات صنع الطابع البريدية،
- تدعيم شبكة النقديات للبريد بتركيز 167 موزع آلي جديد.